شدد على ضرورة التخلص من المزوّرين في مؤسسات الدولة

الحكيم يطالب الكتل باعتبار البصرة عاصمة اقتصادية

دعا السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الكتل السياسية الى الوقوف والدفاع عن مشروع البصرة العاصمة الاقتصادية للعراق الذي يمهد لانطلاقة اقتصادية عراقية تبدأ من محافظة البصرة.

وأكد خلال كلمته التي ألقاها في الملتقى الثقافي الأسبوعي ان" المشروع يمثل جزءا من رد الجميل لهذه المحافظة المعطاءة، مشيرا الى ضرورة اللقاء عند هذا المشروع والانطلاق منه بعيدا عن المزايدات، مطالبا كتلة المواطن في مجلس النواب والتحالف الوطني بتبني المشروع والتواصل مع باقي الكتل من اجل إنجاحه".

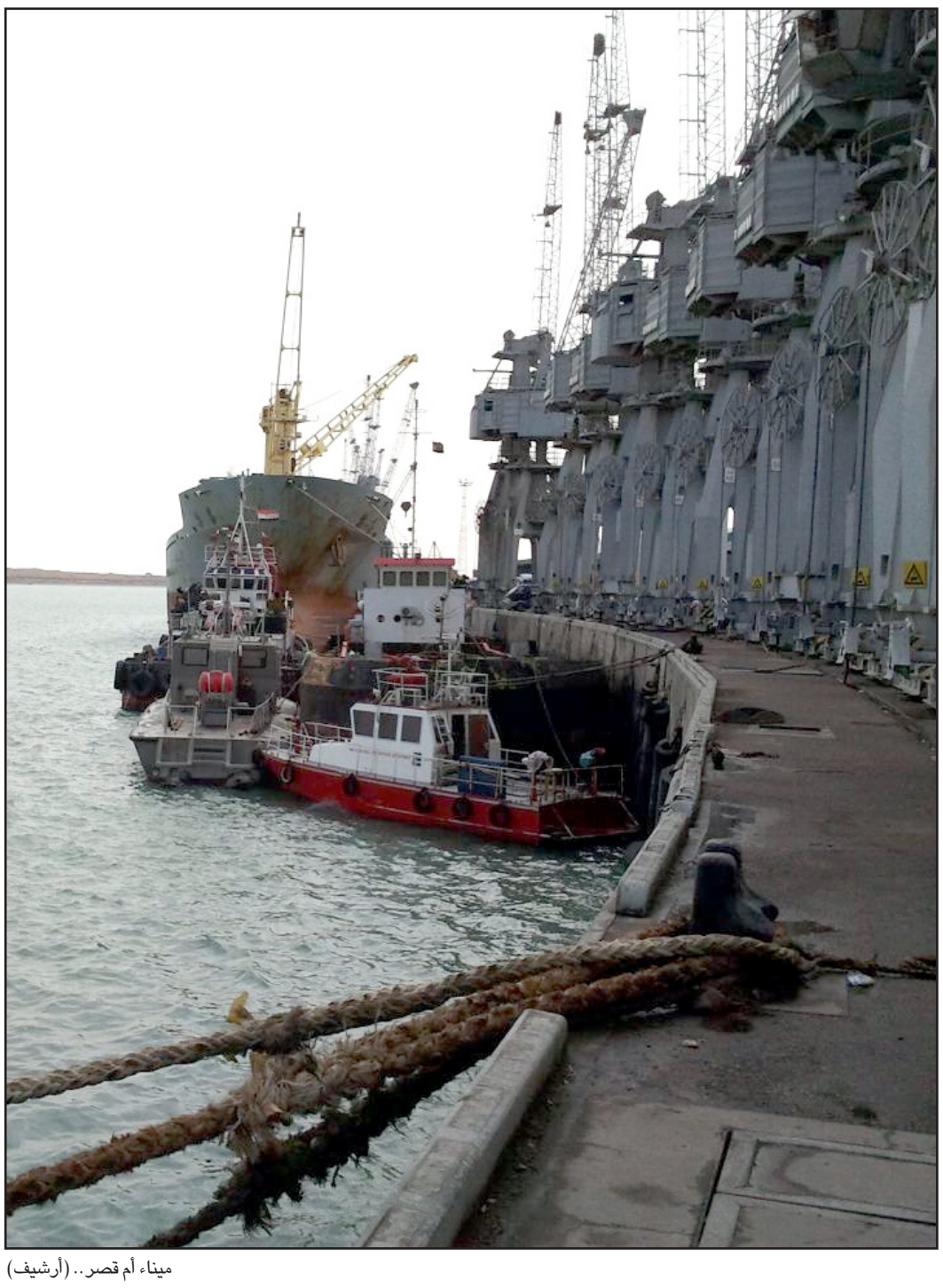
ميناء أم قصر.. (أرشيف)

بغداد / المدى

وطالب عمار الحكيم المسؤولين في إقليم كردستان بتجديد وطنيتهم وحرصهم الكبير على العراق من خلال مد يد العون للبصرة في اعتبارها عاصمة العراق الاقتصادية ورد الجميل للبصرة التي طالما وقفت مع الإقليم لتاريخ طويل، داعيا ممثلي محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين في مجلس النواب إلى دعم هذا المشروع الذي يصب في الصالح العام وليس البصرة لوحدها.

ودعا كل من له رأي من المختصين والمثقفين ووسائل الإعلام الى إنضاج المشروع ودفعه الى الإمام.

واشار الى ان" البصرة تعاني من مظلمة كبيرة باعتبار ان من يعطي يختلف عمن يأخذ، مبينا أن الوقت قد حان كي تحظى البصرة بجزء من خيراتها".

وتابع السيد عمار الحكيم ان" المشروع الذي دعا اليه في زيارته الأخيرة الى البصرة لم تأت من خلفية سياسية وإنما جاءت إيمانا من ان الواقع الاقتصادي في العراق إذا ما اريد له النهوض فلا بد أن يبدأ من البصرة، مستشهدا بتجارب الدول التي حققت طفرة نوعية باقتصادها وذلك باعتمادها على مدينة ذات عق استراتيجي".

وذكر الحكيم ان" البصرة تمتلك هذا العمق الاستراتيجي والتنموي، مذكرا بمكانة البصرة كونها المنفذ المائي الوحيد للعراق وباحتوائها على ٨٠٪ من المخزون النفطي العراقي ومخزون غازي كبير وبتوفيرها نسبة ٧٠٪ من الموازنة العامة للبلاد وباحتوائها على نسبة سكانية عالية وحدود إدارية مع ثلاث دول مجاورة هي إيران والمملكة العربية السعودية والكويت وحدود داخلية مع محافظات ذي قار وميسان والمثنى، مشيرا الى ان كل هذه المعطيات والامتيازات تؤهل البصرة لان تكون عاصمة العراق الاقتصادية".

وفي شأن إعادة النظر بخطط حفظ الحدود بما يحفظ الدم العراقي شدد الحكيم على ان الخروقات الأمنية التي حدثت مؤخرا ومنها مجزرة حديثة وتلعفر إنما تشير الى ضوء احمر يجب ان يشتعل امام الجميع بالسؤال عن ماهية الخطط الأمنية الموضوعة للحد من هكذا اختراقات بما يطمئن المواطن العراقي الذي تدور في ذهنيته أسئلة كبيرة عن هذه الاختراقات".

واشار الى ان" الخروقات الأمنية توجب الخروج من دائرة رد الفعل إلى دائرة الفعل في التعامل مع المجاميع الإرهابية وبضربات استباقية لأوكار الإرهاب".

وطالب الجهات الأمنية بالوقوف طويلا امام الخطط الموضوعة لضبط الحدود الإدارية للعراق في ظل إرباك داخلي وتحولات كبيرة في المنطقة للحد من نقل الأسلحة من والى العراق، مضيفا أن العراق طالما اكد على سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار وفي ذات الوقت عدم السماح للتدخل بالشأن العراقي".

وبين أن "ضبط الحدود سيقلل من حركة المجاميع الإرهابية ويقلل من فرصها".

وبشأن قانون العفو العام والتوازن بين البريء والمجرم دعا السيد عمار الحكيم الى مراعاة نقطتين مهمتين قبل اقرار قانون العفو العام أولهما ان هناك مواطنين أبرياء داخل السجون العراقية قضوا أشهراً واحيانا سنوات دون ان توجه اليهم أي ادانة مما يجعلهم أمام معاناة هم وعوائلهم.

وبيّن أن مراعاة الابرياء في قانون العفو العام مهمة وطنية وشرعية بعدم إبقاء الابرياء داخل السجون، مستشهدا بالتقارير التي تشير الى أعدادهم الكبيرة".

وحذر السيد الحكيم في النقطة الثانية من استغلال القانون لإخراج اناس تلطخت أيديهم بالدم العراقي وقطعوا أشلاء الناس على قارعة الطريق، مذكرا بالتقارير التي تشير الى ازدياد الأعمال الارهابية كلما حدث إخراج للسجناء، كما دعا أعضاء مجلس النواب الى عدم السماح بإخراج السيئين من خلال قانون العفو العام .

في قضية إنصاف المجاهدين والسجناء السياسيين دعا السيد عمار الحكيم الى إنصاف المجاهدين الذي ضحوا وقضوا سنوات في سوح الجهاد او زنازين الطاغية والذين أبعدتهم ميادين الجهاد عن الحصول على شهادة جامعية، واصفا إياهم بالشرفاء النزيهين".

وأعرب عن اعجابه بتعامل إقليم كردستان مع شريحة المجاهدين بإعطائهم الامتيازات والرواتب التقاعدية ورعايتهم على خلاف التعامل معهم في مناطق أخرى، مبينا ان البعض من شريحة المجاهدين مطارد لانه قدم وثيقة ما من اجل ان يحصل على تعيين في هذه الدائرة او تلك".

وطالب بالوقوف مع هذه الشريحة باعتبار سنوات الجهاد وسنين السجن، سنوات خدمة ودراسة ليس في الجامعات وإنما في ميادين الجهاد والقتال ولابد ان تدخل هذه الفقرة في قانون العفو العام، مؤكدا علمه بان كلامه هذا له ضريبة كبيرة، مخاطبا أعضاء مجلس النواب بان الأمة التي لا تكون وفية لشجعانها ولا تتحمل مسؤولياتها ستولد ثقافة سلبية تجعل الجميع أول من يكتوي بها".

وشدد على ضرورة التصدي للانتهازيين والنفعيين من مزوري الشهادات الذي سرقوا المواقع من الكفاءات والعقول، مجددا مطالبته بتصدي الكفاءات وملاحقة المزورين والانتهازيين والنفعيين .

وفي الشأن الدولي وقضية الانتخابات في بعض الدول ذكر السيد عمار الحكيم أن "عام ٢٠١٢ هو عام الاستحقاقات الانتخابية في أماكن مهمة في العالم منها أمريكا والصين وفرنسا، وإقليمية كانتخابات ايران وعربية كانتخابات مصر وليبيا واليمن وكذلك الانتخابات الروسية، مبينا أن الانتخابات الروسية والأوكرانية ومعطياتها الجديدة تؤثر في سوق النفط والغاز وانتخابات المكسيك وفنزويلا وتأثيرها في الانتخابات الامريكية وعلى السياسات الجديدة التي ستفرزها الانتخابات".

ودعا الى رسم سياسات جديدة للسنوات الأربعة القادمة للتعامل مع ما ستفرزه الانتخابات من سياسات جديدة في المنطقة، مباركا لإيران تجاوز نسبة المشاركين في انتخاباتها النيابية حاجز الـ ٦٤ ٪ معتبرا ان نسبة المشاركة دليل التفاف الشعب حول قيادته في ظل الحصار الإقليمي والدولي المفروض عليها.

وبشأن يوم المرأة العالمي هنأ السيد عمار الحكيم المرأة العراقية بيومها العالمي، مؤكدا ان المرأة تمثل ركيزة أساسية من ركائز المجتمع.

ودعا الى الاهتمام بها مطالبا بالعمل من اجل صياغة دور المرأة ومكانتها التي نص عليها الدستور، وتحويل المرأة إلى شريك لا تابع، ومطالبا المرأة بتحمل مسؤوليتها عبر المطالبة بحقوقها وتوفير مناخات لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها".

وبين أن هناك من ينظر الى المرأة على أنها خطيئة وهناك من يتاجر بها ويعتبرها سلعة، مبينا ان الإسلام لم يغلق الباب بوجه المرأة في لعب دور ريادي ومحوري، مؤكدا ان المرأة في العراق حققت الكثير من الانجازات رغم معاناتها الكبيرة، مستدلا بالتقارير التي تتحدث عن ١٠٪ من النساء الأرامل و٣٨٪ منهن عاطلات عن العمل وكذلك تعرض المرأة الى سوء المعاملة والزواج القسري والعنف الأسري مذكرا بيوم الأول من صفر الذي اعتبره عزيز العراق (قدس سره) اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة .

وفي موضوع آخر ثمن السيد عمار الحكيم إطلاق الدفعة الاولى لضحايا الارهاب والعمليات العسكرية من المنح المالية والرواتب التقاعدية وفق قانون التعويضات لسنة ٢٠٠٩ ، متمنيا استمرار إطلاق الدفعات الاخرى لإعادة الابتسامة للأيتام والأرامل الذين فقدوا معيلهم في العمليات الإرهابية والعسكرية.

لجنة برلمانية للنهوض بالمرأة.. والسهيل تطلب إشراك النساء في القرار السياسي

بغداد / المدى

كشفت النائبة المستقلة صفية السهيل،أمس الخميس، عن تشكيل مجموعة عمل مكونة من عدد من أعضاء البرلمان للنهوض بواقع المرأة العراقية بالتنسيق مع منظمات مدنية ومثقفين وإعلاميين، فيما دعت القوى السياسية إلى تقبل مشاركة النساء في اتخاذ القرار والإسراع بتشريع القوانين الخاصة بالمرأة وتعديل وتفعيل وإلغاء بعضها الآخر.

وقالت السهيل في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "مجموعة عمل شكلت مؤخرا من عدد من أعضاء البرلمان من الجنسين بالتنسيق مع منظمات مجتمع مدني وأكاديميين ومثقفين وإعلاميين للنهوض بواقع المرأة العراقية"، مضيفة أن "أجندة العمل سيعلن عنها في وقت قريب".

وشددت السهيل على "حق المرأة في الحصول على التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وفرص العمل والنهوض بالواقع التعليمي ومحو الأمية"، مطالبة "بخلق شراكة سياسية حقيقية للمرأة مع الرجل لصناعة المستقبل الآمن من خلال دفع القوى السياسية لتقبل مشاركة النساء في اتخاذ القرار وتوسيع مشاركتها السياسية بإرادة سياسية عالية".

وأكدت السهيل أن "الشراكة يجب أن تكون حقيقية وفي جميع القطاعات لإقرار جميع الحقوق الاجتماعية والمدنية للنساء"، لافتة إلى "النساء والفتيات العراقيات واجهن تحديات لا حصر لها وبالرغم منها فقد أثبتن تمتعهن بالقوة والمرونة والتصميم على تحمل مسؤولياتهن تجاه مجتمعهن".

السهيل

واعتبرت السهيل أن المساواة بين المرأة والرجل لا يمكن ان تتحقق إلا بـ"إزالة الغموض حول المفاهيم والمطالب الخاصة في تحقيق المساواة بين الجنسين بما يؤكد عليه الدستور من عدم التمييز على أساس الجنس وتكافؤ الفرص"، مؤكدة ضرورة "الإسراع بتشريع القوانين الخاصة بالمرأة وتعديل وتفعيل وإلغاء بعضها لتحقيق تلك الشراكات المطلوبة".

وأشادت السهيل بـ"نجاح" البرلمان في التصويت على قانوني مكافحة الاتجار بالبشر ومحو الأمية ورفع تحفظ العراق على احد بنود اتفاقية سيداو SEDAW للأمم المتحدة التي تتعلق بإعطاء المرأة جنسيتها لطفلها المولود من أب غير عراقي، إضافة إلى التصويت على انضمام العراق لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالأفراد من ذوي الإعاقة وتصويته مؤخرا على تشكيل هيئة مستقلة لهم، إلا أنها أكدت أن "الذي لم يتحقق بعد ليس قليلا"، مبينة أن "آلاف الألوف من الأرامل والأيتام من دون رعاية في العراق، فضلا عن آلاف الألوف من النساء والأسر من ضحايا العنف قبل وبعد ٢٠٠٣ ومن ضحايا الحروب والإبادة الجماعية لم يتم إنصافهم حتى الآن، وآلاف الألوف من الأسر المهجرة والنازحة واللاجئة الذين يعيشون ظروف صعبة للغاية".

ودعت الأمم المتحدة، في (٦ آذار الحالي)، إلى ان يكون للمرأة العراقية تمثيل اكبر في مؤسسات الدولة، مؤكدة استعدادها للمساعدة في "حماية حقوق" العراقيات بغية تحقيق "مزيد من المساواة".

فيما طالبت لجنة المرأة العاملة في الجامعة العربية، في (٧ آذار الحالي) بتفعيل دور وزارة المرأة ورفع نسبة كوتا النساء في البرلمان، وأعربت عن أسفها من وجود الكثير من الأعراف القديمة التي تسبب العراقيل في حياة المرأة، كما دعت إلى أن يكون يوم المرأة العالمي عطلة رسمية للنساء.

وقد صادف أمس الخميس ،الثامن من آذار، عيد المرأة العالمي الذي ينظم فيه عدد من الفعاليات داخل العراق وخارجه احتفاء بهذه المناسبة.

وينص الدستور العراقي على أن يكون ربع عدد مجلس النواب، الذي يمثل السلطة التشريعية، من النساء، ويمتلكن العراقيات بكوتا في البرلمان المؤلف من ٣٢٥ نائبا تبلغ نسبتها ٢٥ بالمائة، كما أن وهناك وزيرة واحدة في الحكومة الحالية.

يذكر أن إحصاءات غير رسمية تشير إلى أن نسبة الإناث في العراق تزيد على ٥٠ ٪ من مجموع سكان العراق، فيما تنافست ١٧٩٨ امرأة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار عام ٢٠١٠، لشغل ٨١ مقعداً من مجموع عدد المقاعد البرلمانية البالغة ٣٢٥ مقعدا، وهي عدد مقاعد الكوتا النسائي.

السياحة النيابية: ٦٠٪ من المسؤولين يتاجرون بالآثار!

بغداد / المدى

أفادت لجنة السياحة والآثار النيابية أن الفساد في وزارة السياحة والآثار يعد من أعلى مستويات الفساد المالي والإداري في الوزارات العراقية وبالتالي فأن اللجنة تواجه معوقات هائلة جدا تحول دون معرفة الفاسدين والقوى الفاعلة المستفيدة في عمليات الفساد.

وقال نائب رئيس اللجنة طلال حسين الزوبعي أمس أن " هناك جهات تعمل على استمرار الفوضى للحيلولة دون الكشف عن قضايا الفساد والمتاجرة في الآثار العراقية "، معتقدا أن " هناك ٦٠٪ من المسؤولين في الحكومة يتاجرون ببيع الآثار العراقية" حسب قوله.

وأضاف أن " هناك عدة ملفات في جدول أعمال اللجنة منها محاولة استعادة الآثار في الخارج خاصة بعد عملية السرقة التي تسمى في عالم الآثار بـ [الأخذ غير القانوني] من قبل الجيش الأمريكي والجهات التي عملت معه في نهب الآثار وبشكل هائل من المتاحف والقصور الرئاسية ومن المتاحف الأثرية "، مؤكدا أن " النهب الذي قام به الجيش الأمريكي للآثار يعد اكبر عملية متاجرة قام بها الجيش الأمريكي في العراق".

وأشار حسين إلى أن " عمليات النهب استمرت منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠ وهذا دليل واضح على وجود سلطة استمرت في تلك الفترة عملت بشكل متواصل مع الجيش الأمريكي في المتاجرة بالآثار".

وبين أن" اللجنة تبحث في الوقت الحالي استعادة الأرشيف العراقي اليهودي الذي أخذه الجانب الأمريكي من موقع المخابرات العراقية السابق في عام ٢٠٠٣ "، مشيرا الى أن " الأرشيف يعد جزء من حضارة وتاريخ العراق ولم نتمكن من استعادته بالرغم من المباحثات المستمرة مع الجانب الأمريكي منذ تسع سنوات".

وتابع أن "الآثار العراقية اليوم تباع في المزادات العلنية من قبل مواطنين عاديين في اغلب دول العالم وفي أكثر من مكان".

وتؤرخ تلك الآثار المنهوبة لحقبة هامة في تاريخ العراق، كما أنها تؤكد أن الكتابة قد بدأت أصلاً في بلاد الرافدين قبل أكثر من ستة آلاف سنة.

ويعد الفساد الإداري والمالي من المشاكل الرئيسية في البلاد وقد عجزت الحكومة عن وضع حلول ناجعة للقضاء على هذه الظاهرة "بحسب مراقبين"، وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن العراق يحتل مراتب متقدمة في قائمة الدول الأكثر فسادا بالعالم.

يذكر ان هناك الكثير من ملفات فساد في انتظار النظر فيها منها ملف الطائرات الكندية وملف إعمار مدينتي الصدر والشعلة وملف اجهزة الكشف عن المتفجرات وملف المدارس الحديدية في وزارة التربية وملف العقدين الوهميين لوزارة الكهرباء وملف تجهيز الفنادق، وملف المستلزمات المدرسية في وزارة التربية، وملف الوحدات السكنية في الأهوار.

هيئة مستقلة تشرف على نشاطها

البرلمان يقصي سيطرة الحكومة على قانون الأحزاب

بغداد / المدى

كشفت اللجنة القانونية في مجلس النواب،امس الخميس، عن سعيها في تشريع قانون الأحزاب إلى أن يكون عمل الأخيرة تحت إشراف هيئة مستقلة لا تخضع للسلطة التنفيذية، مشيرة إلى أن بند تمويل الأحزاب من أهم البنود المتبقية لانجاز تشريع القانون.

وقال عضو اللجنة القانونية النيابية لطيف مصطفى إن "اللجنة القانونية على وشك أن تنتهي من صياغة قانون الأحزاب، وخلصت اغلب الأصوات داخل اللجنة الى ان تشرف هيئة مستقلة على عمل الأحزاب وتشكيلها".

وأوضح ان "صدور قانون الأحزاب ضرورة ملحة لتنظيم العمل السياسي في العراق، وصدوره أفضل من عدمه او تأخيره، وليس هنالك قانون مكتمل في جميع أنحاء العام".

وكان رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب خالد شواني قد أشار، في وقت سابق، الى ان المسودة التي قدمتها الحكومة "نسخة مصرية" لم تستوعب التعددية في تلك البلاد وأدت الى الإطاحة بنظام حسني مبارك، داعيا الى الأخذ بتجارب الديمقراطيات العريقة في تنظيم هذا الموضوع الحساس.

وأشار مصطفى إلى ان "البند المتعلق بالموارد المالية للأحزاب ومصادرها كمسألة مصادر التمويل مثلا، وامتلاك الحزب لنظام داخلي وانتخابات دورية، يشار الى ان تشريع قانون الأحزاب تم ترحيله منذ الدورة النيابية السابقة، إلا أن النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ برضا الكتل السياسية التي عدتها تقييدا كبيرا لهذه الأحزاب، فيما يقول رئيس الوزراء نوري المالكي إن احد نواقص بناء الدولة يتمثل بعدم تشريع قانون الأحزاب.

من أهم البنود المتبقية في القانون الذي نوشك على الانتهاء من صياغته في اقرب وقت". يذكر أن الأساس القانوني لتشكيل الأحزاب والكيانات السياسية لا يزال الأمر رقم ٩٧ الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر عام ٢٠٠٤، على الرغم من اعتراف جميع الأحزاب بقصوره كونه يتيح تشكيل حزب بمجرد توقيع أقل من (٥٠٠) شخص على عريضة بتشكيله من دون ضوابط تفصيلية